مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ٩٣١-٩٨٧، (رجب ١٤٤٣ هـ/ فبراير ٢٠٢٢)

كتاب ذا القِدّ في النحو لأبي الفتح بن جني (٣٩٢هـ) دراسة وجمع ما تبقّى منه

د. صالح بن مرشود بن مبارك الصاعدي
أستاذ مساعد في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

ملخّص البحث:

يُعنى هذا البحث بجمع ما تبقّى من نصوص كتاب (ذا القد) لابن جني، والتعريف بهذا الكتاب الذي يعد مفقودًا، وقد سلك البحث في ذلك سبيل استقصاء النقول عن هذا الكتاب في المصادر المختلفة، وجاء في قسمين؛ جعلت القسم الأول لدراسة كتاب (ذا القد)، فتحدثت فيه عن اسم الكتاب، ونسبته لابن جني، وموضوعه ومادته، وقيمته العلمية وأثره.

وفي القسم الثاني جمعت ما استطعت الحصول عليه من نصوص كتاب (ذا القد) ورتبتها، وهي نصوص كافية لإعطاء صورة عن هذا الكتاب ومحتواه.

وظهر من هذه النصوص أن هذا الكتاب جمعه ابن جني من كلام شيخه أبي علي الفارسي، كما وصفته كتب التراجم، إضافة إلى كلامٍ لابن جني في بعض المسائل، وعرضٍ لآرائه على شيخه.

الكلمات المفتاحية: كتاب مفقود، نصوص، ابن جني، تراث.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان، على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان.

فقد وهب الله العربية علماء أفنوا أعمارهم في خدمتها، وتركوا مصنفات تعد مرجعًا للباحثين والدارسين.

ومن هؤلاء العلماء أبو الفتح عثمان بن جني، الذي ترك مصنفات في اللغة والنحو أفاد منها من بعده، ونقلوا عنها في كتبهم.

وكتب الله لكثير من هذه المصنفات رؤية النور؛ فقد انبرى إليها الباحثون بالتحقيق والدراسة، وبقي بعضها يعد مفقودًا.

ومن تلك المصنفات المفقودة كتاب (ذا القد)، الذي لم يبق منه إلا مسائل حفظتها لنا كتب المتأخرين من العلماء المعنيين بجمع الأقوال.

وبعد البحث يسر الله لي جمع كثير من هذه المسائل لتكون مفيدةً لمن أراد التعرف على هذا الكتاب ومادته ومحتواه.

والهدف من ذلك الحفاظ على التراث، وجمع ما تفرق من مادة هذا الكتاب المفقود؛ لأن العناية بالتراث من أهم مجالات البحث وأنفعها، وهنا تكمن أهمية البحث.

ومنهجي في هذا العمل أني لم أترجم لابن جني؛ لشهرته، ولأن فيما كتب عنه غنية عن ذلك، واقتصرت في جمع نصوص الكتاب على ما نصَّ عليه العلماء أنه في كتاب (ذا القد) لابن جني، ولم أُدخل فيه ما سوى ذلك، مما شككت فيه، وبيَّنته في قسم الدراسة، واخترت من هذه النصوص الأقرب إلى النقل من التعبير بالمعنى فيما

ورد فيه نقلان مختلفان، ورتبت هذه النصوص المنقولة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وهو الترتيب الأشهر بين الباحثين.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وقسمين؛ وهما:

القسم الأول: التعريف بكتاب (ذا القد)، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب، وذكره في المصادر.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب لابن جني.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب، ومادته.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب وأثره.

القسم الثاني: ما تبقّى من نصوص كتاب (ذا القد).

ثم ثبت المصادر والمراجع.

القسم الأول: التعريف بكتاب (ذا القد)، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب، وذكره في المصادر.

يطلق (القد) في معاجم العربية على معانٍ عدة؛ منها:

القَدُّ: القامة[١]، والقَد: القدر وقامة الرجل وتقطيعه واعتداله[٢]، والقَدُّ: قدْر الشيء وتقطيعه[٣].

والقِدُّ: إناء من جلد[٤]، وضُبط في اللسان بالفتح[٥]، وفي المعجم الوسيط بالفتح والكسر[٦].

ونصَّ صاحب القاموس[٧] أنه بالكسر، ووافقه صاحب التاج[٨].

واختلفت المصادر في ذكر الكتاب؛ فورد في بعضها: القد[٩]، وفي بعضها: ذي القد[١٠].

---

(١) الصحاح (قدد) ١/٥٢٢.

(٢) القاموس المحيط (قد) ١/٣٢٢.

(٣) اللسان (قدد) ٣/٣٤٥.

(٤) الصحاح (قدد) ١/٥٢٢.

(٥) اللسان (قدد) ٣/٣٤٥.

(٦) المعجم الوسيط (قدد) ٢/٧١٨.

(٧) القاموس المحيط (قد) ١/٣٢٣.

(٨) تاج العروس (قدد) ٩/١٣.

(٩) ينظر: ضرائر الشعر ص١١٠، ومنهج السالك ص٢٧٠، والتذييل والتكميل ١٠/٢٥٤، والبرهان ٢/٣٧٤، ٣/٥، ٣١٠، ٤/٢٢٠، والتصريح ٢/١٠٩، ٥/١٩.

(١٠) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٠٠، والوافي بالوفيات ١٩/٣١٤، وعقود الزبرجد ٢/٦٨، وشرح شواهد المغني (خ) ل٥٤/أ، وشرح شواهد الشافية (شرح شافية ابن الحاجب =

وذكرته بعض المصادر باسم: ذا القد[١]، وهذا القد[٢].

وهذا ما جعل بعض الباحثين يتردد في نوع (ذا) في: ذا القد، وذي القد؛ فذكر محمد النجار في مقدمة الخصائص أن (ذا) في (ذي القد) قد تكون بمعنى صاحب مجرورة بناء على ماورد في شرح شواهد الشافية[٣]، وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي[٤]، لكن يعارضه ما ورد في مقدمة الإتقان[٥] (وذا القد) وهي مرفوعة، وفي الخزانة[٦] (وذا القد) وهي مجرورة، ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة[٧].

وهذا الإشكال يحله ويوضحه ما ورد في إنباه الرواة[٨]، وفي البرهان[٩]: (هذا القد)؛ فصرَّحا هنا بهاء التنبيه التي تسبق اسم الإشارة.

وعلى هذا فـ(ذا) اسم إشارة، ويؤيده أن السيوطي ذكره بـ(ذا القد) في كتبه، وأما ذكره بـ(القد) فهو من باب الاختصار.

=

للرضي) ١٠٣/٤.

(١) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٠/١، والفتح القريب (كل المواضع الواردة فيه، وهي كثيرة)، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢٠٠/١.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٣٣٧/٢، والبرهان ٢٨٦/٢.

(٣) ينظر: ١٠٣/٤.

(٤) ينظر: شرح شواهد المغني (خ) ل٥٤/أ.

(٥) ينظر: ١٩/١.

(٦) ينظر: ١٣٢/٤.

(٧) ينظر: الخصائص (مقدمة التحقيق) ٦٦/١، ٦٧.

(٨) ينظر: ٣٣٧/٢.

(٩) ينظر: ٢٨٦/٢.

والذي يظهر أن اسم الكتاب (ذا القِد) بالكسر؛ أي: هذا الإناء من الجلد؛ سمَّاه بذلك؛ لأنه جمع فيه كلام شيخه أبي علي الفارسي، وهو شيء نفيس عنده، ولا يُحفظ في إناء الجلد إلا النفيس.

وهو مستعمل بهذا المعنى في بعض الأماكن في الجزيرة العربية لحفظ الأشياء التي يُخشى عليها من الفقد ولكنه يُنطق بالفتح[١].

المبحث الثاني: نسبة الكتاب لابن جني.

لم يشر ابن جني في مصنفاته إلى كتاب (ذا القد)، ولم يذكره ضمن مصنفاته التي أجاز لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر روايتها عنه، في إجازة كتبها له[٢]، لكن ذكرت كتب التراجم التي تحدثت عن ابن جني أن له كتابًا اسمه (ذا القد)[٣]، على ما سبق في ذكر اسمه، وذكره بعض الباحثين[٤] في كتب ابن جني المفقودة.

والنصوص المنقولة عن هذا الكتاب تشير إلى أنه لابن جني؛ لأنه أبرز تلاميذ أبي علي الفارسي، وأكثرهم ملازمة له وتلقيًا لكلامه؛ لذا يكثر في هذه النصوص:

---

(١) هكذا عرفته وسمعته كثيرًا، وأكَّد لي ذلك أحد كبار السن، وكانوا يقولون لمن أساء إليهم: "أجعلُ لك هذه في قَدٍّ ما ينبغ دقيقه"، كناية عن شدة الاحتفاظ بها، وما زلت أسمع ذلك منهم.

ونبغ الدقيق من خَصاص المنخل ينبغ: إذا خرج، ونبغ الوعاء بالدقيق: تطاير من خَصاص ما رق منه. (اللسان "نبغ" ٨/٤٥٢ -٤٥٣).

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٩٧ -١٥٩٩.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٧، ومعجم الأدباء ٤/١٦٠٠، وبغية الوعاة ٢/١٣٢، وأضواء على آثار ابن جني ص٥٨.

(٤) ينظر: أضواء على آثار ابن جني ص٥٨، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٢/٥٤٤، الحاشية: ٢.

"قال أبو علي"، "قال لي"، سألت أبا علي"، "سألني أبو علي"، فهذه أمور تؤيد أنه لابن جني كما ذكرت كتب التراجم.

ولأن هذا الكتاب جمعه ابن جني من كلام شيخه أبي علي الفارسي نجد بعض الباحثين ينسبه خطأً إلى أبي علي الفارسي ويعده من مؤلفاته[١].

ولأن ابن جني لم يذكره في مصنفاته ولم يحل عليه يصعب معرفة زمن تأليفه، لكن يمكن القول إنه ليس من مؤلفاته التي بعد الخصائص؛ لأن ابن جني قال في الخصائص بعد حديثه عن إعراب (إذ) في قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[٢]: "وهذا أمر استقر بيني وبين أبي علي -رحمه الله - مع المباحثة"[٣].

ولم يذكر ابن جني فيه شيئًا من هذه المباحثة.

وقال السيوطي بعد ذكر مراجعة ابن جني أبا علي مرارًا في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٤] مستشكلاً إبدال (إذ) من اليوم: "قد طلبت أجوبة أبي علي في تلك المرار حتى ظفرت بها"، ثم حكى أسئلة ابن جني وأجوبة أبي علي من كتاب (ذا القد)[٥]، وهي مذكورة في القسم الثاني من هذا البحث.

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة (المقدمة) ١/ ٤٢.

(٢) الزخرف: ٣٩.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٢٤.

(٤) الزخرف: ٣٩.

(٥) الفتح القريب (خ) ١٢٧/أ، ب، ١٣١/أ.

ويفهم من هذا أن كتاب (ذا القد) ألفه ابن جني قبل كتاب الخصائص أو هو متزامن معه وليس بعده وإن لم يصرِّح بالإحالة عليه.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب، ومادته.

نصت كتب التراجم التي ترجمت لأبي الفتح بن جني على أن كتابه ذا القد في النحو[١]، والنصوص التي جمعتها تؤيد ذلك؛ فجميعها في النحو.

وذكر من عرض لهذا الكتاب أن ابن جني جمع مادته من كلام شيخه أبي علي الفارسي[٢] واستملاه منه[٣].

والمتأمل في النصوص المجموعة والمنقولة عنه يجد أنها ليست كلها نقلاً عن أبي علي الفارسي؛ فبعضها صرَّح فيها بالنقل، وبعضها سؤال منه لأبي علي الفارسي، أو سؤال من أبي علي الفارسي له، وبعضها الآخر كلام لأبي الفتح بن جني، وليست نقلاً عن أبي علي.

ولا نعلم شيئًا عن حجم مادة الكتاب، لكن ذكر ابن النحاس أنه وجد (ارعوى) في جزء من كتاب ذا القد[٤]، وقال السيوطي في نقله عن الكتاب: "قال ابن جني في الجزء الرابع من (ذا القد)"[٥]، و"وقال في الجزء الخامس من (ذا القد)"[٦]، و"وفي الجزء الحادي عشر منه"[٧].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٠٠، والوافي بالوفيات ١٩/٣١٤.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٣٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٢٠٠.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٧.

(٤) ينظر: مهاة الكلتين ص١٤٠.

(٥) ينظر: الفتح القريب (خ) ١٢٧/أ، ١٣١/ب.

(٦) ينظر: الفتح القريب (خ) ١٢٥/ب، ١٢٧/ب.

(٧) ينظر: الفتح القريب (خ) ١٦٢/أ.

فدل هذا على أن الكتاب ذو أجزاء، ولا نعلم عن مقدار هذا الجزء، لكنه يفهم منه أن الكتاب ليس صغيرًا.

وقد نقل أبو حيان في تذكرة النحاة نصوصًا كثيرة عن ابن جني ولم يصرِّح باسم الكتاب الذي نقل منه، ومن منهج أبي حيان في التذكرة أنه يذكر العالم وكتابه ويسرد نصوصًا كثيرة متتالية في مسائل متعددة، لكنه في نقله عن ابن جني الذي وقع في ستٍّ وعشرين صفحة لم يصرِّح باسم كتابه[١]، ويغلب على الظن أن هذه النصوص من كتاب (ذا القد) لابن جني، وعندي على هذا بعض الأدلة التي تقوي ما ذهبت إليه؛ منها:

١. أن كتاب (ذا القد) عند أبي حيان صرِّح بالنقل عنه في منهج السالك[٢]، وفي التذييل والتكميل[٣].

٢. أني وجدت سبع مسائل من هذه المسائل قد صرَّح العلماء بأنها من كتاب (ذا القد) لابن جني، وهي من المسائل التي ذكرتها في القسم الثاني من البحث، وهذه المسائل بنصها كما في تذكرة النحاة، وسأشير إلى ذلك في موضعها.

٣. أن ما ذكره أبو حيان في هذه الصفحات لم يرد في كتب ابن جني التي وصلت إلينا.

٤. أن أبا حيان في تذكرته يعمد إلى الكتب غير المشتهرة وينقل منها.

٥. أن ما نقله أبو حيان يوافق منهج ابن جني في كتاب (ذا القد) الذي جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي؛ فأكثر هذه المسائل نقل عن أبي علي الفارسي وسؤال له.

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة ٣٧٦ -٤٠٢.

(٢) ينظر: ص٢٧٠.

(٣) ينظر: ١٠/٢٥٤.

وهذه المسائل التي نقلها أبو حيان في تذكرته متنوعة؛ يمكن إيجاز موضوعاتها ومضمونها حسب ورودها في الكتاب فيما يأتي[١]:

١. تكسير (أصيل) على (أصلان).

٢. العامل في (إذ) و(بينما) في قولهم: بينما زيد قائم إذ قعد عمرو.

٣. مجيء (ما) الشرطية زمانية.

٤. إن الشرطية تفيد التكرار.

٥. الموصوف في: سميت أخاك زيدًا الظريف.

٦. قوله: (بنين صدق).

٧. إعراب قوله: (عينها ورسولها).

٨. قولهم: جمادى الأولى، وجمادى الآخرة.

٩. دخول (على) على (عند).

١٠. القول في (أوان) من قولهم: ولات أوان.

١١. عمل ما بعد الفاء فيما قبلها.

١٢. (إذما).

١٣. إعراب (أن) في: إياك أن تفعل.

١٤. مجيء الواو والألف والياء علامة للرفع في: يغزو، ويرمي، ويخشى.

١٥. صرف المركب المزجي.

١٦. تصغير (أصلان).

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص٣٧٦ -٤٠٢.

١٧. ناصب الحال في: فيها زيد قائمًا.

١٨. إجراء هاء (هراق) مجرى الهمزة في المنع من الصرف.

١٩. نصب (اليوم) في: لله در اليوم من لامها.

٢٠. ترخيم (عفران).

٢١. أيهم عندك أم زيد؟

٢٢. ترخيم (حبلوي) و(طيلسان).

٢٣. ترخيم (منقاد).

٢٤. قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾[١].

٢٥. أصل (أعارت عينه).

٢٦. صرف (أصيلان) اسم رجل.

٢٧. معنى قوله تعالى: ﴿وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا﴾[٢].

٢٨. لا يجوز نعت (بصرة) في قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، بالنكرة ولا بالمعرفة.

٢٩. صرف (ذات) اسم رجل.

٣٠. تنوين (قاض) في النداء.

٣١. القول في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٣].

٣٢. فتح همزة (أيمن).

---

(١) يس: ٣٠.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) طه: ٦٣.

٣٣. دخول اللام في الفلان والفلانة.

٣٤. معنى قول سيبويه: "مررت بزيد ابن عمرو إن لم تجعل الابن وصفا، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريرًا كأجمعين"[١].

٣٥. رافع خبر (لا) النافية للجنس في: لا رجل أفضل منك.

٣٦. التصغير في (ضُحَيّ).

٣٧. تكسير ما جاء على حرفين فيه هاء التأنيث.

٣٨. الاشتقاق من الحرف بعد التسمية به.

٣٩. دخول حرف الجر على (لا) النافية للجنس في.

٤٠. العامل في الاسم بعد (ألا) التي للتمني.

٤١. إعراب (فرسخًا) في: داري خلف دارك فرسخا.

٤٢. المعنى المستفاد من قولهم: زيد القائم.

٤٣. ندبة (مُعلَّى).

٤٤. الكاف في قولهم: لا كزيد رجلا.

٤٥. خروج (دون) و(بين) عن الظرفية في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٢]، و﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٣].

٤٦. إجراء: زيد كيف؟ مجرى: زيد قام.

---

(١) الكتاب ٥٠٨/٣.

(٢) الجن: ١١.

(٣) الأنعام: ٩٤.

٤٧. إلحاق ألف التأنيث في الأسماء المحذوفة كما جاء ذلك في الهاء نحو: ثُبة وعِضة.

٤٨. مجيء ظرف الزمان خبر عن الجثة.

٤٩. القول في جواز: أحب يوم من يأتني آته.

٥٠. تسكين الذال في (إذما).

٥١. دخول لا النافية على مساس وهي معرفة.

٥٢. تنوين (منطلق) ونصبه في قولهم: يا منطلق وزيد.

٥٣. قبح رفع (زيد) بـ(قائم) في قولنا: قائم زيد.

٥٤. لا يجوز توكيد الضمير في (نعم) في قولهم: نعم رجلًا هو زيد.

٥٥. وصف المندوب.

٥٦. منع (مجوس) من الصرف.

٥٧. الإبدال في قولهم: ما لي مثله أحد.

٥٨. فاعل بمعنى مفعول.

٥٩. سببي الاسم المشغول عنه في: أزيد اُشتُرى له ثوبٌ.

٦٠. القول في (ابتنى) المقصورة.

٦١. تحقير: خير منك وشر منك.

٦٢. (نزال وتراك) معدولتان، مؤنثان معرفتان.

٦٣. بناء (أمس).

٦٤. إرادة الحال في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[1].

---

(١) غافر: ٧١.

٦٥. تثنية (أحمر).

٦٦. تصغير (إبراهيم وإسماعيل).

٦٧. (سبحان الله) اسم معرفة.

٦٨. عطف (حتى) في: سرت حتى أدخلها، وحتى مطلع الشمس.

٦٩. (أيم الله).

٧٠. نون (غيسان شبابه).

٧١. الظرف في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[1].

٧٢. دلالة (كان) على الحدث في: عجبت من كون زيد قائمًا.

٧٣. قولهم: ظننت طعامك زيدًا آكلاً.

٧٤. الضمير في اسم الفعل المركب.

٧٥. قوة اتصال الفعل بفاعله في قولهم: ظننت زيدًا قائمًا.

٧٦. كأن الزائدة.

٧٧. الكاف في (ويك).

٧٨. مجيء أشياء كشيء واحد في قولهم: لا كزيد رجلاً.

٧٩. النصب في قولهم: سرت مرة ومرتين، ونحوه.

٨٠. موضع (إذا) ونحوها في قولهم: انتظر حتى إذا خرج خرجت معه.

٨١. معنى الفاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا

---

(١) النساء: ١٠.

فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾[١].

٨٢. معنى قولهم: أي عبيدي ضربك فهو حر، ونحوه.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب وأثره.

تكمن قيمة كتاب (ذا القد) في أنه جمع بين عالمين كبيرين من علماء العربية؛ هما أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني؛ فالكتاب لابن جني جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي، وتضمن الكتاب سؤالات أبي الفتح بن جني لشيخه أبي علي الفارسي عن كثير من المسائل، والسؤال مفتاح العلم، فكثير من هذه المسائل لولا السؤال عنها لما جاءنا جواب لها وتفسير لما فيها من قضايا نحوية أو صرفية، مما لا يمكن أن تجده في مؤلف أو يذكره العالم ابتداء دون السؤال عنه.

وفي كتاب (ذا القد) آراء لابن جني لم ترد في كتبه الأخرى؛ كتأويله لكلمة (إنيه) بما يخرجها عن كونها للإنكار إلى أنها من الفعل (آن، يئين)، من جهة الصناعة[٢]، وما نقله الصاغاني عن ابن جني في هذه الكلمة يدل على أنه لم يقف على تأويله واجتهاده[٣].

وفي الكتاب رأي لأبي علي وابن جني نسب العلماء إليهما خلافه، كما ورد في عمل (إنْ) النافية[٤].

---

(١) الزخرف: ٣٦.

(٢) ينظر: الفتح القريب (رسالة) ص٣٠٦ -٣٠٧، وهو النص الرابع.

(٣) ينظر: التكملة والذيل والصلة ١٨٨/٦.

(٤) ينظر: الفتح القريب (رسالة) ص٢٥٩، وهو النص الثالث.

وتضمن الكتاب مباحثات ابن جني لشيخه أبي علي في مسائل؛ منها مباحثته في متعلق (إذ) في قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[١]، ونحوها[٢].

ولكتاب (ذا القد) أثر واضح في مؤلفات المتأخرين وترجيحاتهم؛ فقد اعتمد عليه ابن النحاس في نظم (ارعوى)؛ قال: "وأما رعَوتُه ورعَيتُه فلم أجده في كتاب من كتب اللغة المعتبرة، وإنما نظمته لأن ابن جني - رحمه الله تعالى - قال في جزء من كتابه (ذا القد): ارعويت: من الياء افعللت، ولكنه جاء كما جاء الحيوان"[٣].

ورجَّح السيوطي ما نقله ابن جني في (ذا القد) عن الفارسي على ما نقله عنه أبو حيان وابن هشام؛ قال - بعد ذكر قول ابن جني -: "وهذا النقل عن الفارسي يخالف ما نقله عنه المصنف وأبو حيان، ولا شك أن ابن جني أخبر بمذهبه؛ لأنه تلميذه الملازم له، وقد ملق[٤] عنه هذا الكتاب تلقفًا من فيه"[٥].

وذكر السيوطي في مقدمة نواهد الأبكار أنه لخص فيه كتب الأئمة الحافلة كتذكرة أبي علي الفارسي، والخصائص، والمحتسب، وذا القد لابن جني[٦]، وكذلك ذكر (ذا القد) في مقدمة الإتقان في علوم القرآن من الكتب التي نظر فيها ولخصه منها[٧].

---

(١) الزخرف: ٣٩.

(٢) ينظر: الفتح القريب (خ) ل١٢٧/أ، ١٢٧/ب، ١٣١/أ، وهوالنص الثامن والتاسع والعاشر.

(٣) ينظر: مهاة الكلتين ص١٤٠.

(٤) حكى ابن قتيبة (غريب الحديث ٥٢٥/٢)"قولهم: مَلَق الجدي أمَّه يملقها مَلْقًا، إذا رضعها، وكذلك: مَلَجها".

(٥) ينظر: الفتح القريب (خ) ١٣١/ب.

(٦) ينظر: نواهد الأبكار (تحقيق أحمد حاج عثمان) ص١٨ -١٩.

(٧) ينظر: ١٩/١.

وصرَّح كثير من العلماء بالنقل عن كتاب (ذا القد)؛ منهم:

١. ابن عصفور (٦٦٩هـ)؛ نقل عنه في الممتع[١]، وفي ضرائر الشعر[٢]، وفي المفتاح في شرح أبيات الإيضاح[٣].

٢. ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)؛ نقل عنه في الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح[٤]، وفي البسيط[٥].

٣. ابن النحاس (٦٩٨هـ)؛ نقل عنه في مهاة الكلتين وذات الحلتين[٦].

٤. ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)؛ نقل عنه في شرح الإلمام بأدلة الأحكام[٧].

٥. أبو حيان (٧٤٥هـ)؛ صرَّح بالنقل عنه في منهج السالك[٨]، وفي التذييل والتكميل[٩].

٦. الشاطبي (٧٩٠هـ)؛ نقل عنه في المقاصد الشافية[١٠].

٧. الزركشي (٧٩٤هـ)؛ نقل عنه في البرهان في علوم القرآن[١١].

---

(١) ينظر: ص٢٩٩.

(٢) ينظر: ص١١٠.

(٣) ينظر: ٥٤٤/٢.

(٤) ينظر: ١٠٠٨/٣.

(٥) ينظر: ١٠٠٩/٢.

(٦) ينظر: ص١٤٠.

(٧) ينظر: ٤٢٢/٤.

(٨) ينظر: ص٢٧٠.

(٩) ينظر: ٢٥٤/١٠.

(١٠) ينظر: ٢٦٣/٤، ٣٠٣.

(١١) ينظر: ٢٨٦/٢، ٣٧٤، ٥/٣، ٣١٠، ٢٢٠/٤.

٨. الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)؛ نقل عنه في التصريح[١].

٩. السيوطي (٩١١هـ)؛ نقل عنه في الفتح القريب كثيرًا[٢]، وفي شرح شواهد المغني[٣]، وفي الإتقان في علوم القرآن[٤]، وفي عقود الزبرجد[٥]، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن[٦].

١٠. البغدادي (١٠٩٣هـ)؛ صرَّح بالنقل عنه في خزانة الأدب[٧]، ونقل عنه بواسطة شرح شواهد المغني للسيوطي في شرح شواهد الشافية[٨].

والمتأمل في كلام البغدادي يجد أنه لم يطلع على الكتاب؛ فقد صرَّح في حاشيته على شرح بانت سعاد بأن الكتاب ليس عنده سائلا الله أن يحصل عليه[٩]، ويؤيد ذلك أنه نقل عنه في شرح شواهد الشافية بواسطة السيوطي في شرح شواهد المغني.

---

(١) ينظر: ١٠٩/٢، ١٩/٥.

(٢) ينظر: الفتح القريب (رسالة) ص١٦٦، ٢٥٩، ٣٠٤، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٦٥، ٤٨٣، ٥٧٢، ٦٩٢، ٧٤٩، والفتح القريب (مخطوط) ١٢٥/أ، ١٢٥/ب، ١٢٧/أ، ١٢٧/ب، ١٣١/أ، ١٣١/ب، ١٤٤/أ، ١٤٧/ب، ١٦٢/أ، ١٦٨/أ، ١٧٧/ب.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني (خ) ل٥٤/أ.

(٤) ينظر: ١١٨/٣.

(٥) ينظر: ٦٨/٢.

(٦) ينظر: ١٩٣/١.

(٧) ينظر: ١٣٢/٤.

(٨) ينظر: ١٠٣/٤.

(٩) ينظر: ٢٠٠/١.

القسم الثاني: ما تبقّى من نصوص كتاب (ذا القد).

١. [حذف النون التي هي علامة الرفع]

"وقول الآخر، أنشده ابن جني في كتاب القد له:

تَسْلأُ كُلُّ حُرَّةٍ نِحْيَينِ
وَإِنَّمَا سَلأْتِ عُكَّتَينِ
ثُمَّ تَقُولِي: اشْتَرِ لِي قُرْطَينِ"[(١)]

٢. [إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ(إلا)]

ومَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا بأَهْلِهِ وما صاحِبُ الحاجَاتِ إلا مُعذَّبا[(٢)]

قال ابن جنى في (ذا القد): "قائله بعض بني سعد"[(٣)].

٣. [عمل إن النافية]

---

(١) ضرائر الشعر ص١١٠.

والأبيات من الرجز، لأبي القَمقام الأعرابي في لسان العرب ٤٦٩/١٠.

والشاهد: حذف النون من (تقولين) لغير ناصب ولا جازم.

وهو من شواهد: التقفية ص٥٧، وتهذيب اللغة ٦٦/١، وتاج العروس ١٣/٢٠.

ولهذا الرجز روايات متغايرة في المصادر، لا شاهد فيها.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في المصادر النحوية.

ويروى: أرى الدهر، عن المازني. ينظر: المقاصد النحوية ٦٣٧/٢.

وهو من شواهد: المحتسب ٣٢٨/١، وشرح المفصل ٧٥/٨، وضرائر الشعر ص٧٥.

(٣) شرح شواهد المغني ٢٢٠/١.

وقال البغدادي (خزانة الأدب ١٣٢/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١٩/٢): "وهذا البيت نسبه ابن جنيّ في كتاب (ذا القد) لبعض العرب". فعبارة البغدادي أعم مما ذكره السيوطي.

في (ذا القد) لابن جني: "قال أبو علي: القياس في (إنْ) النافية ألا ينصب بها الخبر؛ لأنها لم تختص بنفي الحال اختصاص (ما)، فلم تشبَّه بـ(ليس)، وما علمنا أنَّها أُعملت، فإن جاء ذلك فللتشبيه لها بـ(ليس)؛ لا لأجل النفي وحده. انتهى"[(١)].

٤. [إن المخففة]

قال ابن جني في (ذا القد): "سألت أبا علي عن قول الشاعر:

بَينَمَا نَحنُ مُرْتِعُونَ بفَلْجٍ قَالتِ الدُّلَّحُ الرِّواءُ إنيهِ[(٢)]

فقال: (إنْ) التي تصحب الإنكار لا تحسن هنا[(٣)]، فقال بعض الحاضرين: ذهب أحمد بن يحيى[(٤)] إلى أنه صوت صب المطر، مثل (قب) للسيف، و(طِيخ) للضحك.

---

(١) الفتح القريب (رسالة) ص٢٥٩.

ذكر أبو علي الفارسي في (المسائل البصريات ٦٤٧/١) نحو هذا الكلام الذي نقله عنه ابن جني.

وضعَّف ابن جني في (المحتسب ٢٧٠/١) إعمال إن عمل ما؛ للعلة التي ذكرها شيخه.

ونسب ابن مالك (شرح التسهيل ٣٧٥/١) وأبو حيان (الارتشاف ١٢٠٧/٣) لأبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني القول بإعمال إن عمل ليس، وكلام أبي علي في المسائل البصريات يفهم منه خلاف ذلك، وما نقله عنه ابن جني هنا يفهم منه أن إعمالها خلاف القياس.

(٢) البيت من الخفيف، لا يعرف قائله.

والشاهد فيه: تخفيف (إن) وكسر نونها مع الإشباع ووصلها بهاء الوقف.

وهو من شواهد: العين ١٨٣/٣، والخصائص ٢٣/١، ١٦٧/٢، والمبهج ص٩١.

(٣) يشير إلى ما حكاه سيبويه (الكتاب ٤٢٠/٢): "وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنِيه؟ منكِرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج".

(٤) ثعلب (٢٩١هـ).

فقلت: إنما سألت: هل تجد له وجهًا من طريق الصناعة؟ فإنني قد وجدتُ لذلك طريقًا.

قال أبو علي: أفذهبت إلى أنه بمعنى (إنْ) للتحقيق، إلا أنها خُفِّفت؟

فقلتُ: أفتقول: إن المدَّة بعدها إشباع للكسرة التي يحدثها الوقوف في الشعر على الحرف الصحيح الساكن، نحو:

....كَأنْ قَدِي؟[1]

فقال: نعم.

قلت: فإنَّ هذا الحرف اللَّين إذا حدث في القافية لم يتجاوز إلى شيء بعده، نحو:

....كَأنْ قَدِي

وهذا قد تجاوز الياء في (إنيه) إلى الهاء.

فقال: لا يُنكر، لَمّا كان موضع وقف، وقد اجتلب حرف آخر للوقف"[2].

قال ابن جني: "والذي عندي أنا فيه أنه أمر من (آن) (يئين)، أي: احضر، ثم زاد علم التأنيث، والضمير، وهو الياء، ولم يزد الياء التي كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، أعني: عين الفعل؛ لأنه أجرى علم الضمير مجرى المنفصل، كما قرأ ابن

---

(١) البيت من الكامل، للنابغة (ديوانه ص٩٣)، وهو بتمامه:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِكَابِنَا وَكَأَنْ قد

والشاهد فيه: إشباع كسرة الدال لأجل الوزن.

وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب ٣٣٤/١، ٤٩٠/٢، ٧٧٥، والخصائص ٣٦١/٢، والمفصل ص٢٨٧.

(٢) الفتح القريب (رسالة) ص٣٠٤ -٣٠٦.

مسعود: ﴿فَقُلا لَه قَولاً لَيّنًا﴾[(١)]، وجاء بالهاء منصوبة الموضع إما على أن المراد: احضري فيه، ثم حذف الجارّ، وواصل الفعل، كقوله:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا[(٢)] .....

وإما أن يكون عدّى (إنْ)؛ لأنه في معنى: حضر، و(حضر) متعدّ، فيكون معنى البيت: بينما نحن في ذلك المكان قالت السحاب الثقال بعضها لبعض: احضري في هذا المكان وصبي فيه، وهذا لا ينافي قول من قال: إنَّ (إنيه) اسم صوت المطر إذا انصبّ؛ لأنه هو الذي أردته أيضًا"[(٣)].

٥. [موضع (أن) التي بمعنى (لعل) من الإعراب]

في (ذا القد): "قلت لأبي علي: أفيكون لـ(أنّ) موضع من الإعراب إذا كان معناها معنى (لعل)؟ فقال: لا موضع لها كما لا موضع لـ(لعل)، فراجعته فيه فأقام عليه. قال ابن جني: وهو عندي كما ذكر؛ لأنه لا يُنكر اتفاق المعاني مع اختلاف الألفاظ"[(٤)].

٦. [قولهم: (هو مَئِنَّة من كذا)]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣، ومعجم القراءات ٤٣٦/٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، في (الكتاب ١٧٨/١)، وعجزه:

قَليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوافِلُهْ

والشاهد فيه: نصب ضمير الظرف بالفعل تشبيهًا بالمفعول به.

وهو من شواهد: المقتضب ١٠٥/٣، والكامل ٣٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢٨/١.

(٣) الفتح القريب (رسالة) ص٣٠٦ -٣٠٧.

ونقل الصاغاني (التكملة والذيل والصلة ١٨٨/٦) عن ابن جني أن (إنيه) في البيت: صوت رزمة السحاب وحنين الرعد.

(٤) الفتح القريب (رسالة) ص٤٨٢.

قال ابن جني في (ذا القد): "حضر عند أبي علي من عنده كتاب (الهوش والبوش) عن أبي زيد، فوجدت في آخره بخط أبي عبد الله ابن مقلة: "(هو مَئِنَّة من كذا) فيه قولان: أحدهما: أن يكون مَفْعِلَة من (إنّ) بمعنى: نعم في قوله:

.... فقلت: إنَّه[١]

لأنها تحقيق. والأحسن[٢] أنه من قولهم: جاءني هذا الأمر وما مأنت مأنة، أي: ما اهتممت به. فأنكر أبو علي قوله إنه من (إنَّ). وهو كما قال؛ لأنه لا يجوز الاشتقاق من الحروف"[٣].

وقال: "قد أنشد أبو عبيد في كتاب (غريب الحديث)[٤] بيتًا آخره:

....تَمْئِنَة لِغَيرِ مُعَرَّسِ[٥]

وهذا من لفظه ومعناه، فالميم كما ترى فيه أصل، فـ(مَئِنَّة) على هذا فَعِلَّة"[٦].

---

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، لعبيد الله بن قيس الرقيات في (ديوانه ص٦٦)، وهو بتمامه:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

وهو من شواهد: الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤، وسر صناعة الإعراب ٥١٦/٢، والمفصل ص٣٠٣، ٣١٥.

(٢) هذا القول الثاني.

(٣) الفتح القريب (رسالة) ٤٦٥ -٤٦٦.

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٧٣/٥.

(٥) البيت من الكامل، للمرار الفقعسي، في (تهذيب اللغة ٥٠٩/١٥، ٥٦٣)، والبيت بتمامه:

فَتَهَامسُوا سِرًّا فَقَالُوا: عَرِّسُوا مِنْ غَيرِ تَمْئِنَةٍ لِغَيرِ مُعَرَّسِ

وتحدث الأزهري (تهذيب اللغة ٥٠٩/١٥، ٥٦٣)، والخطابي (غريب الحديث٢٦٠/٢) على إيراد أبي عبيد هذا البيت.

(٦) الفتح القريب (رسالة) ص٤٦٦.

٧. [دخول حرف الجر على لا النافية للجنس]

قال ابن جني [في كتاب القد][(١)]: "قال[(٢)] في قولهم: (جئت بلا شيء): أدخل الباء عليه فأقرَّه على حاله قبل، وأجراه مجرى (خمسة عشر)"[(٣)].

٨. [متعلق (إذ) في قوله تعالى: (إذ ظلمتم) ونحوها]

قال ابن جني في الجزء الرابع من (ذا القد): "سألت أبا علي عن قوله سبحانه: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[(٤)]، فقلت: بأي شيء تتعلق (إذ)؟ فقال: بـ(ينفعكم) على أنه يحكي على الحال الماضية نحو قوله: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[(٥)]، ولقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[(٦)] أمر منتظر ولا بد من وقوعه، و(إذ) والظلم جميعًا أمران ماضيان، ولا يجوز أن يعمل الفعل المستقبل في الظرف الماضي، لاسيما وهو على لفظ المضي ومعناه، وترجح الكلام فلم يستقر على أمر معمول عليه"[(٧)].

---

(١) ينظر: التصريح ١٠٩/٢.

(٢) يعني: أبا علي الفارسي.

(٣) تذكرة النحاة ص٣٨٦، وينظر: التصريح ١٠٩/٢، وفيه: "ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجر معلقًا، بل "لا" وما ركب معها في موضع جر؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جني في كتاب القد".

وما نقله ابن جني عن أبي علي هنا نحوه في المسائل البصريات ٩٠٧/٢ -٩٠٨.

(٤) الزخرف: ٣٩.

(٥) القصص: ١٥.

(٦) غافر: ٧٠، ٧١.

(٧) الفتح القريب (خ) ل١٢٧/أ، ١٢٧/ب.

=

٩. [تابع]

وقال في الجزء الخامس من (ذا القد): "راجعته دفعة رابعة في قوله سبحانه: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[(١)]، فقلت: ما العامل في (إذ)؟ فأطال الفكر فقلت له: قد قلت أنت في كتابك في القرآن: إنه في معنى اشتراككم في العذاب، ثم قلت: وليس العامل فيه (مشتركون)؛ لأن ما بعد (أنَّ) لا يعمل فيما قبلها لكنه جارٍ مجرى قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[(٢)] وأنت تعلم أن المعنى ليست على هذا؛ لأنه ليس وقت اشتراكهم في العذاب وقت ظلمهم؛ لأن ظلمهم إنما كان في الدنيا، واشتراكهم في العذاب إنما هو في الآخرة، فالأمران مختلفان، فقال: لا يبعد أن يكون معنى (إذ ظلمتم): إذ اشتركتم في العذاب؛ لأنه مؤدٍّ إلى الاشتراك في العذاب، لاسيما وقد جاء بعده ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[(٣)]، فجرى فيما بعد لفظ الاشتراك فدل على إرادته فيما قبل، وهذا محصول قوله، وليس بالقوي"[(٤)].

١٠. [متعلق (إذ) في قوله تعالى (إذ جاءها المرسلون)]

=

وذكر ابن جني في (الخصائص ٣/٢٢٤) نحو هذا الكلام مرجحًا أن تكون (إذ) بدلاً من (اليوم)؛ لأن عدم الانتفاع بالاشتراك سبب عن الظلم، ولأن الآخرة تلي الدنيا.

(١) الزخرف: ٣٩.

(٢) الفرقان: ٢٢.

(٣) الزخرف: ٣٩.

(٤) الفتح القريب (خ) ل١٢٧/أ.

وهذه المسألة بحثها أبو حيان (البحر المحيط ٨/١٨) مبيِّنًا أقوال العلماء فيها.

قال ابن جني في (ذا القد): "سألت أبا علي فقلت: ما تقول في قوله سبحانه: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[١]، بم تعلق قوله: (إذ)؟ فأخذ ينظر وقال: كل قليل ينبع لنا شيء جديد، ثم قال: قد قال قطرب: إن (إذ) و(إذا) يكونان لما لم يأتِ، قلت: إلا أن هذا ليس من تلك المواضع؛ لأن مجيء المرسلين إليهم قد مضى وتقضَّى، وقوله: (واضرب) لا يجوز أن يعمل في الظرف الماضي، فأطال الفكر، فقلت له: قد رأيت شيئًا، قال: ما هو؟ قلت: قد علمنا أن الأعيان في الحقيقة لا تضرب مثلاً، وإنما المضروب مثلاً ذكرهم وحديثهم، فكأنه قال: واضرب لهم مثلاً ذكر أصحاب القرية أو حديثهم أو فعلهم إذ جاءها المرسلون، فحذف المضاف، وعلق به الظرف، فقال: هذا وجه مستقيم، قلت: فهل يحضرك أنت شيء آخر، قال: لا، وهذا الذي قلته كاف"[٢].

١١. [زيادة الباء في المبتدأ]

وفي (ذا القد)[٣] لابن جني: "قال أبو علي: قولهم: بحسبك أن تفعل كذا، ليس من قولهم: حسبك ينم الناس، وإنما هي التي في قوله: ﴿فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ﴾[٤]، والدليل عليه ظهور خبرها[٥]، وتلك التي في قولهم: حسبك ينم الناس،

---

(١) يس: ١٣.

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٣١/أ.

(٣) في عقود الزبرجد ٦٨/٢: ذي القد.

(٤) الأنفال: ٦٢.

(٥) تحدث أبو علي عن الباء في هذه الجملة في (الحجة ١٧٥/٢، ٢٩٦/٦).

وقال ابن جني (سر صناعة الإعراب ١٤٨/١) في حديثة عن زيادة الباء مع أحد جزأي الجملة: =

هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنية مع إضافتها إلى الكاف، والوجه الثالث: أن تكون صفة في قولهم: مررتُ برجلٍ حسبك من رجل"[١].

١٢. [جعل الأب والأخ نكرتين مع الإضافة]

حكى أبو الفتح في كتاب (القد) له عن الأصمعي، "قال: قلت لإعرابية: ألفلان أبٌ أو أخٌ؟ فقالت: رب أبيه، رب أخيه، تريد ربَّ أبٍ له، ربَّ أخٍ له"[٢].

١٣. [أن المصدرية]

في (ذا القد) لابن جني: "قال أبو علي: لم تعمل (أن) في فعل الحال؛ لأنه يُعلم بلفظ المصدر، وأُعملت في الآتي والماضي؛ لأنهما لا يعلمان بلفظ المصدر، فإنما اُجتُلبت لتجعل المصدر آتيًا وماضيًا، فلما كان لفظ المصدر يدل على الحال لم يُحتج إليها في ذلك واحتيج إليها فيما لا دلالة له عليه بلفظ المصدر وهو الآتي والماضي، و(أنْ) في هذا الباب مثل (ذي)؛ لأن (ذا) اجتلبت لأن توصف بالجواهر إذ كانت لا سبيل إلى أن يوصف بها فقالوا: مررتُ برجل ذي مال، فإن كان مضمرًا لم يحتج إلى (ذي)؛ لأن الصفة قد عرفت، ومثل (ذي) و(أنْ) فيما ذكرنا (الذي)؛ لأنها اجتلبت لأن توصف المعارف بالجمل؛ إذ لم يكن سبيل إلى ذلك، فإذا كان الاسم نكرة لم يحتج إلى (الذي) كما لا يحتاج إلى (أنْ) مع الحال، وإلى (ذي) مع الإضمار، ويوضح

=

"أما المبتدأ فقوله: بحسبك أن تفعل كذا، إنما هو حسبك أن تفعل كذا، والباء زائدة".

(١) الفتح القريب (خ) ل١٦٨/أ، وينظر: عقود الزبرجد ٢/٦٨.

(٢) منهج السالك ص٢٧٠.

وقال أبو حيان (منهج السالك ص٢٧٠): "كأنه لحظ فيه أنهما في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال؛ إذ المعنى مناسب له بالأُبُوَّة ومناسب له بالأُخُوَّة"

أن (أنْ) لا تعمل عندهم في فعل الحال امتناعهم من أن يُعمِلوا فيها العِلْم، وإعمالهم فيها ما لم يتحقق كالرجاء والطمع والخوف، ولو كانت عاملة في فعل الحال لجاز أن يعمل فيها العلم؛ لما في فعل الحال من التحقق بمشاهدته التي ليست في المنقضي والآتي، فلما لم يُعملوا فيها العلم، وأعملوا فيها ما ليس بثابت دل ذلك على أنها عاملة فيما ليس بثابت، ولا شيء أقرب إلى ما ليس بثابت من الحال لاختصاصها بالمشاهدة، وذلك على أن لـ(لا) وما عملت فيه اختصاصًا ليس في المصدر اللفظي؛ لأنه لا يجوز أن تقول: ضربت أن ضربت، كما تقول: ضربت ضربًا، فتؤكِّد بذلك كما تؤكِّد بـ(ضرب)، وأنه لا يجوز أن تصف (أن ضربت) و(تضرب) كما يجوز أن تصف (ضربًا)، فتقول: ضربًا شديدًا، ولهذا كان قراءة من قرأ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[1]، فجعل (أَنْ قَالُوا) اسم (كان) أجود من قراءة من جعل (جَوَابَ قَومِهِ) اسم (كان)[2]؛ لأنه لما كان (أَنْ قَالُوا) لا يجوز وصفه، و(جَوَابَ قَومِهِ) يجوز وصفه دلَّ ذلك على أنه أشد اختصاصًا من (جَوَابَ قَومِهِ)، فكان أولى بأن يكون اسم (كان) من (جَوَابَ قَومِهِ) كما تكون المعرفة أولى بـ(كان) من النكرة لأجل تعريفها، فلو كان (أنْ) تدخل على جميع ضروب الفعل كما يدل المصدر على جميع ضروب الفعل لجرت مجراه في جواز وصفه والتأكيد به، فلما لم تجر مجراه في ذلك دلَّ

---

(١) النمل: ٥٦، والعنكبوت: ٢٤، ٢٩، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

(٢) وهي قراءة الحسن، ينظر: المحتسب ١٤١/٢، ومعجم القراءات ٥٣٦/٦.

وقوَّى ابن جني (المحتسب ١٤١/٢) قراءة النصب لشبه (أن) بالمضمر، والمضمر أعرف من المظهر.

على أنها لم تجر مجراه فيما ذكرنا لاختصاصها بحال ليست له، وقد ثبت دخولها على لفظ الماضي ودخولها على الآتي بدخول أختها (لن) على ذلك، فلم يبق لذلك إلا امتناع دخولها على فعل الحال"[١].

١٤. [الفرق بين الانطلاق والمشي]

في (ذا القد) لابن جني: "قال أبو علي: ليس معنى الانطلاق والمشي في هذه الآية[٢] قطع الأماكن، بل معنى الانطلاق هو الذهاب في الكلام، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَسۡعَوۡنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾[٣]، ومعنى المشي: هو الدُّؤوب والملازمة والمداومة على عبادتها"[٤].

١٥. [ناصب المفعول الثاني لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي]

قال ابن جني في كتاب (القد): "سألت أبا علي عن قولهم: (هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا): ما الناصب لـ(درهم)؟ فقال: فعل مضمر، تقديره: أعطاه درهمًا[٥]، فقلت له: فإن قلت: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمس، ما الناصب لـ(شاخص)؟ فسكت"[٦].

---

(١) الفتح القريب (رسالة) ص٣٦١ -٣٦٢.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص: ٦].

(٣) سبأ: ٣٨.

(٤) الفتح القريب (رسالة) ص٣٩٢.

(٥) قال أبو علي الفارسي (المسائل البصريات ٥٤١/١): "كان أبو بكر يقول - في قولهم -: (هذا معطي زيدٍ الدرهمَ أمس): إن (الدرهم) ينتصب بمضمر يدل عليه (معطي)، ولا يكون أن ينتصب بـ(معطٍ)؛ لأنه ماض".

(٦) الكافي ١٠٠٨/٣، وينظر: البسيط ١٠٠٩/٢.

=

١٦. [اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين]

قال أبو الفتح في (القدّ) له: "سألني أبو عليّ عن تخفيف (مَسُوء)، فقلت: أمَّا على قول أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفعول)، وأمَّا على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مَسُوًا، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليّ: كذلك هو، اللهمَّ إلا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع، وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي، مع أنَّ الأكثر على أنَّ المضارع [أولى][(١)]، فالأحرى أن يُحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو"[(٢)].

=

وقال الشاطبي بعد حكاية ما نُقل عن ابن جني (المقاصد الشافية ٤/٣٠٣): وأصله لابن جِنِّي في كتاب (القَدِّ)، وأنه قال للفارسي: إن قلت: إنَّ (شاخصًا) منصوب بـ(ظَانٌّ) فقد أعملتَه بمعنى الماضي، وإن كان منصوبًا بفعل مضمر فقد اقْتَصرت. قال: فسكت الفارسي، وعَدَّ ذلك منه ابنُ جني انقطاعًا".

وذكر ابن أبي الربيع سبب سكوت أبي علي بقوله (الكافي ٣/١٠٠٨): "وسبب سكوته أنه إن قال بإضمار فعل، كما قال في (معطي زيدٍ أمس درهمًا) كان (ظان) قد ذُكر له مفعوله الأول، ولم يُذكر الثاني، و(ظننت) لا يجوز فيها الاقتصار، وإن قال: إنه منصوب بـ(ظان) فقد كسر قوله؛ لأنه بمعنى الماضي".

وقال أبو حيان (منهج السالك ص٣٢٩): "سألت شيخنا أبا الحسن ابن الضائع - رحمه الله - عن هذه المسألة، وذكرت له المذهبين، واعتراض ابن جني، وسكوت أبي علي عنه، فقال: سكوت أبي علي عنه استهزاء به وتضعيف لاعتراضه لا قصور، والصحيح ما ذهب إليه أبو علي".

وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء. ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٨ -٣٣٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٧٤٠ -٢٧٤٤.

(١) من الممتع ص٢٤٢ بتحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى.

(٢) الممتع في التصريف ص٢٩٩ - ٣٠٠.

=

١٧. [فاعل بمعنى مفعول]

قال أبو الفتح [في كتابه هذا القد][١]: "سألته[٢] فقلت: من قال في نحو قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٣]، ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[٤]: إن فاعلاً فيه في موضع مفعول، فعلام يرفع الضمير الذي فيه؟ أعلى حد ارتفاع الضمير في اسم الفاعل أم على حد ارتفاع الضمير في اسم المفعول؟

فقال: فاعل في معنى مفعول لا يثبته أصحابنا[٥]، وكذلك القوم الآخرون، يعني البغداديين، قال: وإنما جاء به أهل اللغة، قلت: قد علمت أنه من عمل الرواة، وعرفت مذهبنا فيه، ولكن كيف قياس هذا الضمير الذي فيه الآن على قولهم؟

=

وفي (المسائل البصريات ٣٢٣/١): " قال أبو العباس: إذا خففت همزة (مَسُوء) فقياس قول سيبويه أن يحرّك الواو؛ لأنه يرى أن المحذوف واو مفعول الزائدة، وعند أبي الحسن يُدغِم، يقوله مَسُوٌّ. قال أبو علي أيده الله: هذا هكذا ألا ترى أن الواو إذا كانت عينًا ألقيت عليها حركة الهمزة وإن كانت طرفًا، وذلك قولهم جميعًا في تخفيف ضَوْء: ضَوٌ، فمَسُوٌ عند سيبويه مثل (ضَوٌ)؛ لأن المحذوف عنده واو مفعولٍ"، وفي قول أبي الحسن (مَسُوٌ) يقلب ويُدغِم كما تقول (مَقْرُوَّةٌ).

(١) ينظر: البرهان ٢٨٦/٢.

(٢) يعني: أبا علي.

(٣) الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧.

(٤) الطارق: ٦.

(٥) مجيء فاعل بمعنى مفعول هو قول الكوفيين، وعند البصريين محمول على النسب. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٨/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٢/٢.

فقال: إذا كان عندهم بمعنى مفعول، فينبغي أن يرتفع الضمير الذي فيه ارتفاعه في اسم المفعول لا في اسم الفاعل، قلت له: وإن جاء على لفظ اسم الفاعل؟ قال: وإن"[(١)].

١٨. [زيادة الباء في فاعل التعجب]

وفي (ذا القد) لابن جني: "لما استحال نحو: اسمع زيد، وابصر جعفر؛ لأن (اسمع) للحضور، و(جعفر) ونحوه من المظهر، إنما يلفظ به والمعنى به غائب، وهذا جليّ، فإذا قلت: (اسمع بزيد) صار من طريق اللفظ نحو من قولك: امرر بزيد، واذهب إلى خالد، فإنما فعلوا ما فعلوه لإصلاح اللفظ كما ترى"[(٢)].

وفي الجزء الحادي عشر منه: "قال أبو علي في قول أوس:

..... فأَحْسِنْ وأَزْيِنْ بِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلا[(٣)]

---

(١) تذكرة النحاة ص٣٩٢.

وفي البرهان للزركشي ٢٨٦/٢: " قال أبو الفتح في كتابه هذا القدّ: "وسألته -يعني الفارسي - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول فعلام ترفع الضمير الذي فيه؟ أعلى حد ارتفاع الضمير في اسم الفاعل أم اسم المفعول؟ فقال: إن كان بمعنى مفعول ارتفع الضمير فيه ارتفاع الضمير في اسم الفاعل وإن جاء على لفظ اسم الفاعل".

فالنص فيه غير مستقيم، وقد رجعت إلى كل النسخ المطبوعة من البرهان فوجدته بهذا النص، وما أثبته من تذكرة النحاة، ونسبته إلى كتاب ذا القد للزركشي.

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٦٢/أ.

(٣) عجز بيت من الطويل، لأوس بن حجر في (ديوانه ص٨٥)، وصدره:

تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤهَا وَشَعَاعُهَا .....

وهو من شواهد: كتاب الشعر ص٤٣٨، والمقرب ٧٧/١، والتذييل والتكميل ١٩٨/١٠، ٢٠٦.

قال: حذف الباء، وأضمر الفاعل، فهذا يدل على أن (به) من قولك: (افعل به) في موضع رفع"[١].

١٩. [أفعل التفضيل مع (مِن)]

قال أبو الفتح في كتاب (القد) له ما مختصره: "إنما كان بلفظٍ واحد مع (مِنْ)؛ لأنَّ الغرض إنما هو تفضيل كَرَمِ زيدٍ على كَرَمِ عمرو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر، فوجب التذكير لغلبته على المصدر، فرُفِض فيه فُعْلَى. انتهى"[٢].

٢٠. [الفرق بين (بل) و(لكن) في العطف]

وفي (ذا القد): "قال أبو علي: جاز لـ(بل) أن تأتي بعد النفي تارة وبعد الإيجاب أخرى؛ لأنها أصل في بابها، فقويت فتصرفت كهمزة الاستفهام، وكواو العطف وفائه، وليس كذلك (لكن)؛ لأنها ليست بأصل في العطف، إنما بابها أن تدخل على الابتداء والخبر، ثم خففت فلم تقوَ في العطف قوة (بل)، فلم يُتصرف فيها فتُوقع بعد الواجب وقوعها بعد النفي"[٣].

٢١. [الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف]

فقال[٤] في كتاب (القدّ) له: "قال أبو علي: إن ضربت اليوم زيدًا وأمسِ عمرًا يضعف؛ للفصل بين الواو وما نصبته إذا كانت هي الآن العامل، قلت له: فإذا كانت

---

(١) الفتح القريب (خ) ل١٦٢/أ.

تحدَّث أبو علي عن هذه المسألة في (المسائل البغداديات ص١٧٠ -١٧١).

(٢) التذييل والتكميل ١٠/٢٥٤.

(٣) الفتح القريب (خ) ل١٧٧/ب.

(٤) يعني ابن جني بدليل ما قبله: "وقد ذكر أبو الفتح ما يدل على أن أبا علي اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرته".

هي الآن عاملاً فهلا لم يقبح ضربتُ أمس زيدًا واليوم عمرًا، أَوَلا تراك تقول مبتدئًا: ضربت اليوم عمرًا فلا يقبح، والواو عندك بمنزلة ضربت في أنها الآن العامل؟ فقال: هي وإنْ كانتِ العاملَ فإنها مُقامة مقامَ العامل الأول الأصلي، فضعُف الفصلُ بينهما، وإن لم يضعف الفصل بين العامل الأول الأصلي وبين ما عمل فيه؛ لضعف ما أقيم مقام الشيء أن يجري مجرى الشيء نفسه"[(١)].

٢٢. [أم مع أي]

في (ذا القد): "قال أبو علي: لم يجز أيهم عندك أم زيد؟ على المعادلة، ولا غيرها من الانقطاع؛ لأنَّ (أيًّا) قد انتظمت الكل فلم يحتج معها إلى (أم)"[(٢)].

٢٣. [أم مع الخبر المكرر]

"أنشد أبو علي:

بَاتَ يُقَاسِي أَمْرَهُ أَمْبَرَمُهْ أَعصَمُهُ أم السَّحِيلُ أَعْصَمُهْ[(٣)]

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ٤/٤٢٢.

وذكر أبو علي في (الحجة ٤/٣٦٧) أن الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف قبيح.

وما ذكره ابن جني (الخصائص ٢/٣٩٥ -٣٩٧) قريب مما ذكره شيخه.

وأجازه ابن مالك (شرح التسهيل ٣/٣٨٤) لوروده في أفصح الكلام إن لم يكن المعطوف فعلاً أو اسمًا مجروًا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١].

(٢) الفتح القريب (رسالة) ص٥٧٢.

وذكر أبو حيان (تذكرة النحاة ص٣٨١) هذا القول دون ذكر اسم الكتاب.

(٣) من الرجز، للعجاج، في (ديوانه ٢/١٤١).

وهو من شواهد: المبهج ص٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥١، والاقتضاب في =

قال: و(أم) هذه لا تخلو من أن تكون متصلة أو منقطعة، فلا تكون المنقطعة لصغر المعنى وضعفه، وإن جعلتها المتصلة قبح أيضًا؛ لأنك تقول في المتصلة: أزيدٌ عندك أم عمرو، ولا تقول: أزيدٌ عندك أم عمرو عندك؟ وإذا كان الأمر كذلك، وكان معنى البيت على معنى الاتصال علمت أن (أعصمه) بعد (السَّحيل) إنما جاء به توكيدًا؛ فكأنه قال: أمبرمه أعصمه أم السَّحيل؟ ثم جاء بـ(أعصمه) توكيدًا، وتكريرًا لـ(أعصمه) الأول"[(١)].

٢٤. [أم بعد العطف بأو]

قال أبو علي: إذا قلت: آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فجوابه على لفظه: أحدهما؛ لأنه لما عطف بـ(أو) فكأنه قد قال: أحد هذين أفضل أم ابن الحنفية؟ فمن هنا كان صحة الجواب على حقيقة اللفظ أحدهما، إلا أن يكون المسؤول على لفظ كثيِّر. قال: وإذا قلت: الدر أو الزجاج أفضل أم الياقوت؟ فليس جوابه أحدهما؛ لأنه لا يجوز أن يفضّل الزجاج على الياقوت، وإنما ينبغي أن تقول: الدر، أو أن تقول: الياقوت، فهذا فرق بين المسألتين، فقس عليه"[(٢)].

=

شرح أدب الكتاب ١١٥/٢.

(١) الفتح القريب (رسالة) ص٥٧٢.

وذكر المرزوقي (شرح ديوان الحماسة ص١١٥١) أن (بين) تجري هذا المجرى في نحو قولهم: بين زيد وبين عمرو خلاف، ولو لم يكرر (بين) لكان الوجه.

(٢) الفتح القريب (رسالة) ص٥٧٣.

ذكر أبو علي في (الإيضاح ص٢٩١) نحو هذا؛ قال: "وتقول: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنيف؟ فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ، ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسين؛ لأن المعنى: أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟ فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال".

=

٢٥. [الفصل بين الاستفهام والفعل بالنداء]

وقال ابن جني في (ذا القد): "الهمزة في:

أحَارِ تَرَى بَرْقًا[١] .....

للاستفهام، لا للنداء، وفصل بالنداء بينها وبين الفعل.

قال أبو علي: ويدل أنها للاستفهام قوله:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هَلْ تَرَى ضَوءَ بَارِقٍ[٢] .....[٣]"

=

وذكر أبو علي المسألتين في (التعليقة ٢/٢٨٦).

ونقل ابن جني هذا الكلام في (الخصائص ٢/ ٢٦٦ -٢٦٧)، وبيَّن متى يكون هذا تطوعًا من المجيب بما لا يلزم، ومتى يكون الجواب لا تطوع فيه.

وبيَّن عبد القاهر الجرجاني (المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٥١) مراد أبي علي بهذا القول.

(١) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس في معلقته (شرح القصائد السبع ص٩٩)، وهو بتمامه فيها:

أصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَينِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وهو من شواهد: الكامل ٢/١٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٥.

(٢) صدر بيت من الطويل لعبد بني الحسحاس في (ديوانه ص٣١، وأمالي المرزوقي ص٣٩٧)، وعجزه: يضئ حبينًا مُنْجِدًا مُتَعَاليا

ولخفاف بن ندبة السلمي في (ديوانه ص٣٦، والأصمعيات ص٢٥) وعجزه: يضئ حبينًا فِي دُرَى مُتألِّقِ

وهو من شواهد: المحتسب ١/١٠٥.

(٣) الفتح القريب (رسالة) ص١٦٦.

وقد ذهب يونس إلى أن الهمزة للاستفهام ولا يجوز أن تكون للنداء (التذييل والتكميل =

٢٦. [منع (أي) و(أينما) من الصرف]

قال ابن جني في (ذا القد): "أنشدني أبو علي لحميد بن ثور:

أَلا هَيَّمَا مِمَّا لَقِيتُ وَهَيَّمَا وَوَيحًا لِمَنْ لَمْ يَلْقَ مِنْهُنَّ وَيحَمَا

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيلَةَ أَدْلَجتْ إِليَّ وَأَصْحَابِي بِأيٍّ وَأَينَمَا[(١)]

وقال أبو عبيدة: (أي) و(أينما) كناية عن الموضع الذي هي فيه، قال: يريد اسم له، قال: والفتحة في (أي) ليست فتحة ظرف، إنما هي فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر، وهي مجرورة بالباء، ولم ينصرف كما لم تنصرف (هند)، و(أينما) قد أُخرج عن الاستفهام كما أُخرجت (أي) عنه، وجُعلت مع (ما) جزءًا واحدًا، ولولا ذلك لنوِّنت، فقيل: وأينمًا، وموضع (أينما) جر، عطف على (أي) المجرورة، ولم ينكر مع ما ذكرت غير أن يكون فيه ضرب من الحكاية، أي بالموضع الذي إذا توجَّه الإنسان إليه سئل عنه، فقيل: أي مكان سلك؟ وأين أخذ؟"[(٢)].

=

٢١٢/٧).

ويرى المبرد (الكامل ١٨١/٢) أن الهمزة للاستفهام، وهي دليل على همزة النداء.

قال ابن السيد (القرط على الكامل ٥١٧): "ذهب أبو علي الفسوي إلى أن الهمزة في قوله (أحار) هي همزة الاستفهام وكان حكمها أن تتصل بالفعل فتقول: أترى برقًا يا حار ففرق بين الهمزة والفعل بالمنادى، وحذف حرف النداء، وهذا أحسن ما قيل فيه".

(١) البيتان من الطويل، لحميد بن ثور، في (ديوانه ص٧).

وهو من شواهد: الحجة للقراء السبعة ٢١٩/٦، والمسائل الشيرازيات ٥٥٧/٢، والخصائص ١٨٣/٢.

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٢٥/أ.

ذكر أبو علي نحو هذا الكلام في (الحجة ٢٢٠/٦ -٢٢١).

=

٢٧. [تابع الكلام عن البيت]

وقال في الجزء الخامس من (ذا القد): "لم يصرف (أي) في هذا البيت؛ لأنها كناية عن بلدة معروفة، فجرى عليها ما جرى على ما هو كناية عنه، كما أجروا: فلان بن فلان مجرى: زيد بن عمرو في حذف التنوين"(١).

٢٨. [أي ما عندك]

قال ابن جني في (ذا القد): "سأل الأندلسي أبا علي: فقال: سئلت هل يجوز: أي ما عندك؟ فامتنعت من إجازته إلا بتنوين (أي): أيٍّ ما عندك، فقلت بعد أن طال الخوض: لا يمتنع أن يجوز على أن تجعل (ما) مبهمة غير موصولة ولا موصوفة، كما في التعجب وفي الشرط وفي الاستفهام، وكقولهم: دقا نعما، فقال: هذا صحيح مستقيم"(٢).

٢٩. [إن الشرطية تفيد التكرير]

قال ابن جني [في كتاب القد](٣): "قال أبو علي في نحو قولهم: إن دخلت الدار فعليّ كذا: إنَّ في (إنْ) معنى التكرير، ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ

=

ونقل ابن جني نحو هذا الكلام عن أبي علي في (الخصائص٢/١٨٠ -١٨٢).

(١) الفتح القريب (خ) ل١٢٥/ب.

وهذا الكلام الذي ذكره ابن جني قاله أبو علي في (المسائل الشيرازيات ٢/٥٥٧).

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٢٥/ب.

(٣) ينظر: البرهان ٤/٢٢٠.

خَافَتْ﴾[١]، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[٢] فلولا أنَّ في (إنْ) معنى التكرير لما كان فيه هذا الشياع والعموم؛ لأنه شائعٌ في كل امرأة وامرئ.

وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[٣]؛ لأنه ليس في واحد مقتصَر عليه، بل هو شائع؛ ولأجل ما ذكرنا من شياع (إنْ) ما جاز أن تلي أحدًا في هذا الموضع، و(أحد) لا يُستعمل في الواجب"[٤].

قال: "ويجوز أن يكون (أحد) هنا ليس الذي للعموم، بل من منزلة (أحد) من (أحد وعشرين)، ونحوه، إلا أنه دخله معنى العموم؛ لأجل (إنْ) كما دخل في قوله: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾، و﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ﴾"[٥].

٣٠. [إذما]

وفي (ذا القد) لابن جني قال: "قال أبو علي الفارسي في (إذما) في الجزاء: هي (إذ) ظرف مكان التي للمفاجأة كـ(حيث) في الظرفية المكانية إلا أنها أُزيلت عن موضعها وليست (ما) فيها بمصلحة كالتي في (حيثما)؛ لأن (إذ) هذه ليست مضافة كـ(حيث)، فتحتاج إلى ما تحتاج إليه (حيث) من الاقتطاع والإصلاح بـ(ما). انتهى"[٦].

---

(١) النساء: ١٢٨.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) التوبة: ٦.

(٤) الفتح القريب (رسالة) ص٢٥٧، وينظر: تذكرة النحاة ص٣٧٧.

(٥) الفتح القريب (رسالة) ص٢٥٧، وينظر: تذكرة النحاة ص٣٧٧، والبرهان ٤/٢٢٠، ٢٢١.
ولعل الزركشي في (البرهان ٤/٢٢٠ -٢٢١) حكى قول ابن جني بالمعنى في أوله، ثم ذكر قول ابن جني في آخره.

(٦) الفتح القريب (خ) ل١٣١/ب.

=

٣١. [معنى (إذما)]

وقال في الجزء الرابع من هذا الكتاب: "سألت أبا علي قلت له: قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[(١)]، فعلى عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب بظلمهم فقد ترى إلى ما في (إذ) من تعلق أحد الأمرين بالآخر، ووقوع أحدهما عن صاحبه، فهلا دل ذلك على أن (إذ) في قولنا: (إذما تقم أقم) هي هذه الزمانية دون ما رأيته أنت من كونها التي للمفاجأة؟ فقال: الزمانية ماضية، والشرط لا يصلح بالماضي؟ قلت له: فتنقلها (ما) لما اتصلت بها عن المضي إلى الاستقبال كما نقلت (ما) (حيث) عن اقتضائها الإضافة، ثم قلت له أيضًا: و(إذ) أيضًا التي للمفاجأة ليس معناها الاستقبال، فقال: هي تقرب من الاستقبال، وليس ببعيد أن تكون كما قال قريبة من الاستقبال؛ لأن المفاجأة نحو من هذا المعنى"[(٢)].

٣٢. [إمَّا الشرطية]

في (ذا القد): "قال أبو علي: وقوفك في (إمَّا تفعلنَّ) على (ما) في (إمَّا) يدل على أنَّ (ما) لتوكيد الحرف نفسه، ولو كانت لتوكيد الفعل لوقفت على (إنْ)، ثم ابتدأت، فقلت: ما تفعلنَّ، كقولك مبتدئًا: لتفعلنَّ"[(٣)].

٣٣. [عمل الجواب في إذا]

=

وينظر: تذكرة النحاة ص٣٧٩ دون ذكر اسم كتاب (ذا القد).

(١) الزخرف: ٣٩.

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٣١/ب.

(٣) الفتح القريب (رسالة) ص٧٤٩.

في (ذا القد): "قلت لأبي علي: على قولنا: إذا قام قمت، كيف جاز أن تعمل في (إذا) وهو جوابه، وشرط الجواب أن يكون تابعًا، وشرط العامل أن يكون متبوعًا؟ فقال: فكيف تقول: من تضرب أضربه؟ يريد أن (من) منصوبة بـ(تضرب)، و(تضرب) مجزومة بـ(من)، فقلت: أصل الجزم للحرف، أعني حرف الشرط، فهو مراد، فقال: ليس ذا بشيء، يريد أن الحرف قد سقط الآن حكمه، وقد كان مرة ونحن بحلب قال لي: إن حكم الحرف مراعى"[(١)].

٣٤. [عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

في (ذا القد) لابن جني: "سألت أبا علي الفارسي: كيف جاز لما بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[(٢)]؟ فقال: الفاء في نحو هذا ليس بمنقطع ما بعدها عما قبلها، ألا ترى أنها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزم بما قبلها، فقد ترى إلى اتصالها به اتصال المعمول بالعامل"[(٣)].

٣٥. [تسمية الشرط يمينا]

---

(١) الفتح القريب (خ) ل١٤٤/أ.

(٢) الضحى: ٩.

(٣) الفتح القريب (رسالة) ص٦٩٢ -٦٩٣.

وورد هذا القول في (تذكرة النحاة ص٣٧٩) دون ذكر اسم كتاب (ذا القد).

قال ابن جني في (التمام ص٢٤٦): "فإن قلت: فكيف يتقدم ما بعد الفاء وهي جواب عليها وأنت لا تجيز: (إن تأتني زيدًا فاضرب)، قيل: هذا مع (أما) جائز؛ وذلك أن تقدير نظم الكلام معها مخالف لظاهره، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وذلك أن معناه: مهما يكن من شيءٍ فلا تقهر اليتيم".

قال ابن حني في كتاب (القد): "يجوز أن يسمى الشرط يمينًا؛ لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده، وهو جملة مضمومة إلى أخرى، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحدة، فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينًا، ألا ترى أنَّ كل واحدٍ منهما مذكور لما بعده"(١).

٣٦. [ألف التأنيث المقصورة]

ورُحَبَى، بالراء، والحاء المهملة، والباء الموحدة، لموضع، وحُلكَى، بالحاء المهملة، لدويبة، "قال أبو علي الفارسي: هي مقصورة. حكاه عنه ابن جني في (القد)"(٢).

٣٧. [التغليب]

وقال ابن جني في (القد): "قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾(٣) وإنما المتخذ عيسى دون أمه فهو من باب:

..... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ(٤)"(٥).

---

(١) البرهان ٢/٣٧٤.

(٢) التصريح ٥/١٩.

(٣) المائدة: ١١٦.

(٤) عجز بيت من الطويل، للفرزدق في (ديوانه ص٣٦١)، وصدره:

أخَذْنا بآفاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ

والشاهد فيه: قوله: "قمراها" يعني: الشمس والقمر، من باب التغليب.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٣/٣٣، والكامل ١/١١٩، والتمام ص١٠٧.

(٥) البرهان ٣/٣١٠ -٣١١، وينظر: الإتقان ٣/١١٨، ومعترك الأقران ١/١٩٣ -١٩٤، =

٣٨. [افعللت من اليائي]

قال ابن النحاس: "وأما رعَوتُه ورعَيتُه فلم أجده في كتاب من كتب اللغة المعتبرة[١]، وإنما نظمته لأن ابن جني - رحمه الله تعالى - قال في جزء من كتابه (ذا القد): ارعويت: من الياء افعللت[٢]، ولكنه جاء كما جاء الحيوان"[٣].

٣٩. [تحريك فُعْل في الجمع]

وذكر أبو الفتح في كتاب (القد) له: "أن أبا علي سأله: هل تَرُد (حُمْر) وأمثاله بالتحريك إلى أصلٍ كان له مرفوض استعماله، أو تحريكه كتحريك (قُفْل) وأمثاله، إذا قلت: قُفُل؟

=

وفيهما: "وفي كتاب (ذا القد) لابن جني".

وهذا أحد قولين في الآية، ذكره السمعاني (تفسير القرآن ٨٢/٢) ولم ينسبه، وإنما بدأه بقوله: "قيل:".

(١) قال أبو حيان (تذكرة النحاة ص٣٢٦): "قال ابن الخياط النحوي - وهو من أصحاب ثعلب -: أقمتُ سنين أسأل عن وزن (ارعوى) فلم أجد من يعرفه".

(٢) يرى أبو علي الفارسي (التكملة ص١٠١) أن الواو في (ارعوى) أصل من (ارعويت)، غير منقلبة.

وقال ابن جني في (التمام ص٨٦): "بعض أصحابنا ذهب إلى أن (ارعويت) ليس لامه في الأصل واوًا بل أصله عندهم (ارعييت)، فكره اجتماع الياءين فقلبت الأولى واوًا ليختلف اللفظان، وكأن قائل هذا القول شجع عليه من موضعين؛ أحدهما: أن معنى (ارعويت) من معنى المباناة والرعاية، والآخر: أنه لم يأت عنهم لفظ (ر ع و)، فلما كان المعنى واحدًا ولم يجد لفظ (ر ع و) في الكلام حمله على أنه من لفظ (رعيت) وأن البدل وقع رغبة في اختلاف الحرفين كما وقع في الحيوان على ما رآه الخليل".

(٣) مهاة الكلتين ص١٤٠.

فأجاب عن ذلك بأن جمع سيبويه بين (أفعَل) و(فُعُول) في أول فصل تكسير (أفعَل)[١]، يؤنس بأن يكون أصل بنائه أن يُضم، إلا أنه رُفض استعماله إلا في ضرورة، ولم يُجروه مُجرى (رُسْل) و(رُسُل).

قال أبو الفتح: "فقال لي: هذا ممكنٌ، وليس يبعد أن يكون أصله (فُعْل) - ساكن العين - ثم ثُقِّل كـ(بُرُد)، ونحوه"، قال أبو الفتح: "ويؤكِّد هذا - عندي أنا - أنه لو كان أصله التثقيل كـ(كُتُب) ونحوه، لكان خليقًا أن يكثُر في غير الشعر، أو أن يجيء قريبًا، ولم يُستعمل تثقيله في الكلام غير الشعر ألبتَّة"[٢].

٤٠. [ايمن]

وفي (ذا القد): "لم تستعمل (ايمن) مع غير اسم الله سبحانه والكعبة، قال: و(ايم الله) محذوفة من (ايمن)، حُذفت اللام كما حذفت من (ددن)، فقالوا: (دد)، ولزمت القسم فقلَّ تصرفها، ولزمت الرفع بالابتداء، فأشبهت الحرف، فكذلك فُتحت ألفها كألف اللام.

وقال أبو علي في قولهم: (م الله): يجوز أن تكون محذوفة من (مُنْ) فقد حكى صاحب الكتاب (من ربي)[٣]، قلت: ويكون محذوف من (ايمن)، فقال: يجوز، وقال في (مِ الله) محذوف من (ايمن) وغُيِّر، وحُذفت لامه كحذف لام (دٍ)، قلت له:

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٦٧/٢.

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٥٤٤/٢.

وذكر ابن جني في (الخصائص ٣٣٥/٢) أن الحركة إتباع بدليل قولهم في معتل اللام: قُنْو وعُشْو وظُمْي وعُمْي، ولو كان أصله (فُعُلاً) لما جاء في المعتل.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٩٩/٣.

ويكون محذوفًا من (مِن)، فقال: الحذف في الحروف قليل، قلت: فقد حُذفت نونه في قوله:

كَأَنَّهُمَا مِلآنَ[(١)] .....

وغير ذلك، فقال: نعم، قال: وحُذفت الفاء واللام من (ايمن) كحذفهما من (شيه) و(قهِ)". انتهى"[(٢)].

٤١. [إشباع الفتحة]

ونقل ابن جنى في (ذي القد) عن أبى علي: "أنه أراد: وكُلّ ليلة، ثم أشبع فتحة اللام، فصارت: ليلاة. انتهى[(٣)]".

---

(١) بعض بيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي، في (شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢)، وهو بتمامه:

كَأَنَّـهُمَا مِلآنَ لَـمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ بِالدَّارين مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

والشاهد فيه: حذف النون من (من الآن) لالتقاء الساكنين.

وهو من شواهد: الخصائص ٣١٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، وضرائر الشعر ص١١٥.

(٢) الفتح القريب (خ) ل١٤٧/ب، وينظر: تذكرة النحاة ص٣٩٦.

(٣) شرح شواهد المغني ل٥٤/أ.

ونقل البغدادي (شرح شواهد شافية ابن الحاجب ١٠٣/٤) هذا عن السيوطي في شرح شواهد مغني اللبيب، وقد خلت منه النسخة المطبوعة.

ثبت المصادر والمراجع

[١] الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

[٢] الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

[٣] الأصمعي، عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٥، بيروت.

[٤] الأنباري، محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥، القاهرة.

[٥] أوس بن حجر، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

[٦] البطليوسي، عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: للبطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

[٧] البغدادي، عبد القادر بن عمر، حاشية على شرح شواهد بانت سعاد، تحقيق: نظيف محرم خواجة، فرانز شتايز فيسبادن، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[٨] البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٩] البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

[١٠] البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح شواهد الشافية (مع شرح شافية ابن الحاجب)، حققهما: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

[١١] البندنيجي، اليمان بن أبي اليمان، التقفية في اللغة، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.

[١٢] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

[١٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٣٨١هـ -١٩٦٢م.

[١٤] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

[١٥] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[١٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[١٧] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، استانبول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[١٨] الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٣، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[١٩] حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

[٢٠] أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

[٢١] أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد العوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوني، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[٢٢] أبو حيان، محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ.

[٢٣] أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، ط١، الرياض.

[٢٤] أبو حيان، محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سدني كلازر، أضواء السلف (مصورة من طبعة ١٩٤٧م).

[٢٥] الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، ط١، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

[٢٦] خفاف بن ندبة، شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمعه وحققه: د. نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

[٢٧] ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، ط٢، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

[٢٨] الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦م.

[٢٩] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

[٣٠] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

[٣١] الرقيات، عبيد الله بن قيس، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

[٣٢] الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[٣٣] الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٣٤] الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

[٣٥] الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، ط١، عمَّان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[٣٦] السكري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة.

[٣٧] السمعاني، منصور بن محمد، تفسير القرآن، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

[٣٨] سيبويه، عثمان بن قنبر، الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٣٩] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

[٤٠] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م.

[٤١] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، برقم (٢٢٨).

[٤٢] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الفتح القريب (حاشية على مغني اللبيب)، تحقيق: د. عبد الله بن أحمد الشنقيطي، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، لعام ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ.

[٤٣] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الفتح القريب، السليمانية، برقم (١٠٣٧).

[٤٤] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٤١٤ه - ١٩٩٤م.

[٤٥] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، تحقيق: أحمد حاج محمد عثمان، رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، لعام ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ.

[٤٦] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عياد الثبيتي، من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

[٤٧] ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

[٤٨] الصاغاني، الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٩م.

[٤٩] الصفدي، صلاح، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[٥٠] عبد بني الحسحاس، سحيم، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

[٥١] أبو عبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق: د. حسين محمد شرف ومصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية بمصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[٥٢] العجاج، ديوان العجاج، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق. د. ت.

[٥٣] ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

[٥٤] ابن عصفور، علي بن مؤمن، المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، تحقيق: د. رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، الرياض، ٢٠١٥م.

[٥٥] ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

[٥٦] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف: لا بن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط٨، بيروت.

[٥٧] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

[٥٨] الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

[٥٩] الفارسي، الحسن بن أحمد، التعلية على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

[٦٠] الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

[٦١] الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٦٢] الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٦٣] الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط١، الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

[٦٤] الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السينكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

[٦٥] الفارسي، الحسن بن أحمد، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٦٦] الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، مصورة عالم الكتب، ط٣، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[٦٧] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د. ت.

[٦٨] الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له: على فاعور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[٦٩] الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

[٧٠] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

[٧١] القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٧٢] القيسي، الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

[٧٣] لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، د.ت.

[٧٤] ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[٧٥] المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

[٧٦] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.

[٧٧] مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[٧٨] المرزوقي، أحمد بن محمد، أمالي المرزوقي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الغرب، ط١، بيروت، ١٩٩٥م.

[٧٩] المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

[٨٠] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

[٨١] ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

[٨٢] النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٨٣] ابن النحاس، محمد بن إبراهيم، مهاة الكلتين وذات الحلتين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، دار صادر، ط٢، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

[٨٤] الوقشي أبو الوليد، والبطليوسي ابن السيد، القرط على الكامل، تحقيق: ظهور أحمد أظهر، جامعة بنجاب بلاهور، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

[٨٥] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

[٨٦] ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

[٨٧] الينبعاوي، غنيم بن غانم، أضواء على آثار بن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

A book Dha al-Qad in the grammar By Abi Al-Fath bin Jinni (٣٩٢h) Study and compiling the rest of the texts of it

Dr. Saleh bin Marshud bin Mubarak Al-Saedi

Assistant Professor, Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Islamic University

Abstract: This research is concerned about compiling the rest of the texts of the book (Dha al-Qad) by Ibn Jinni, and introducing the book, which is considered to have been lost. The research adopted an investigative approach to gather all citations and adaptations from this book in various sources. Hence, it appeared in two sections. I dedicated the first section to study the book (Dha al-Qad), where I discussed the title of the book, its attribution to Ibn Jinni, its subject, stuff, scientific value and impact.

In the second section, I collected what I could obtain from the texts of the book (Dha al-Qad) and arranged them in a manner adequate enough to give a picture of the book and its content.

It appeared from these texts that Ibn Jinni compiled this book from the words of his teacher Abu Ali al-Farisi, as described by biography books, in addition to Ibn Jinni's own statements on some issues, and presentation of his views to his teacher.

keywords: Lost book, texts, Ibn Jinni, heritage.